ومنها واما المجموع الذي كل من افتقر الى من يبدعه وليس فيه موجود بنفسه
فيمتنع ان يكون فاعلهم واحد لانه لا بد له من فاعل فلو كان فاعلهم لكان
فاعل نفسه وغيره من الممكنات ولزم ان يكون بعض اجزاء الممكنات
كافيا في مجموع الممكنات واذا كان مجموع الممكنات يمتنع ان يكون فاعلها
فلان يمتنع ان يكون بعضها فاعلا لها بطريق الاولى فان ما تعذر على المجموع
تعذر على بعضه بطريق الاولى وهذا المعترض احد ما يفتقر اليه المجموع
لفظا مجملا فالافتقار قد يكون افتقار المشروط الى شرطه وقد يكون افتقار
المعلول الى فاعله ثم اخذ يورد على هذا وعلى هذا ونحن نجيب على كل تقدير
الوجه الرابع ان يقال اذا عني بجملة ما يفتقر اليه المجموع ما اذا وجد وجد
المجموع وما لا يوجد المجموع الا بوجوده كله مع قطع النظر عن كونه شرطا او
فاعلا فان جملة ما يفتقر اليه الشيء هي الجملة التي تشتمل على كل ما يفتقر اليه
الشيء فكل ما كان الشيء مفتقرا اليه فهو داخل في هذه الجملة فاذا حصل كل
ما يحتاج اليه الشيء لم يبق الشيء محتاجا الى شيء اصلا فيلزم وجوده حينئذ
فانه ما دام مفتقرا الى شيء لم يوجد واذا حصل كل ما يتوقف وجوده عليه
ولم يبق وجوده موقوفا على شيء اصلا لزم وجوده فعني بجملة ما يتوقف
وجود الشيء عليه الامور التي اذا وجدت وجب المجموع وان لم يوجد جميعها لم
يوجد المجموع ومعلوم انه اذا عني به ذلك لم يمكن ان يكون ذلك بعض
لانه يلزم حينئذ ان يكون بعض الاجزاء كافيا في المجموع فانه قد فسر الجملة بما اذا
حصل وجب حصول المجموع وان لم يحصل لم يجب حصوله فلو كان بعض الاجزاء
هو تلك الجملة لوجب ان يكون ذلك البعض كافيا في حصول المجموع سواء
قدر فاعلا لنفسه ولباقي الجملة اذ قدر ان حصوله هو حصول المجموع او قدر
غير ذلك من التقديرات الممتنعة فاي تقدير قدر كان ممتنعا فان جملة

ما يفتقر

ما يفتقر اليه المجموع لا يكون بعض المجموع باي تفسير فسر وهو المطلوب
ولكن لفظ المجموع فيه اجمال فانه قد يعني به مجرد الهيئة الاجتماعية وقد
يعني به كل من الافراد مع الهيئة الاجتماعية فان عني به الاول فلا ريب
ان هذا قد يكون بعض الافراد موجبا له كما في المجموع المركب من الواجب والممكن
فان الواجب هو الموجب للممكنات وهو الموجب ايضا للهيئة الاجتماعية
والهيئة الاجتماعية امر ممكن خارج عن الواجب ليس هو بعض الهيئة
الاجتماعية لكنه بعض الافراد والهيئة نسبة واضافة وليس هو بعض
النسبة والاضافة ولكن هو بعض الافراد المنسوب بعضها الى بعض و
النسبة وسائر الافراد غيره وهو الموجب لكل ما هو غيره واما المجموع الذي
هو الافراد فلا يكون بعضه هو الموجب لكل من الافراد فان هذا يقتضي
ان يكون ذلك البعض موجبا لنفسه فاعلا لذاته وهذا ممتنع بالضرورة
واتفاق العقلاء بل هو من ابلغ الامور امتناعا والعلم بذلك من اوضح المعارف
وجلاها ولهذا لم يقل هذا احد من العقلاء واذا كان المجموع كل من الافراد مع
الهيئة فهو ابعد عن ان يكون واحد من الافراد موجبا لنفسه ولسائر الا
فراد ومع الهيئة الاجتماعية وهذا بين ولله الحمد والمنة واعلم ان مثل هذه
الاعتراضات مع صحة الفطرة وحسن النظر يعلم فسادها ومثل هذه الخواطر
الفاسدة التي تقدح في المعلولات لا نهاية لها ولا يمكن استقصاء ما يرد على
النفوس من وسواس الشيطان ولولا ان هذين الرجلين اللذين كان يقال
انهما من افضل اهل زمانهما في المباحث العقلية كلاميتها وفلسفيتها اوردا
كل منهما ما ذكرته وصار ذلك عنده مانعا من صحة الطريق المذكور لاثبات
واجب الوجود لما ذكرت ذلك لظهور فساده عند من له تصور صحيح لما
ذكروه فضلا عمن نور الله قلبه ثم ان هؤلاء الفلاسفة يقولون كما زعم

Copyright © ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)